الفصل التاسع

موازين المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف

نظرة عامة

انعكست الزيادة الملحوظة التي شهدتها أسعار النفط العالمية على أداء موازين مدفوعات الدول العربية خلال عام 2018، الأمر الذي أدى الى ارتفاع الفائض بالميزان التجاري لتلك الدول بنسبة قدرها 98.1 في المائة ليصل إلى نحو 318.4 مليار دولار. في المقابل، زاد العجز المسجل بكل من ميزان الخدمات والدخل، وصافي التحويلات بنسب بلغت حوالي 24.3 بالمائة و11.3 في المائة على التوالي خلال عام 2018. كنتيجة لذلك ارتفع فائض ميزان المعاملات الجارية المحقق للدول العربية كمجموعة خلال عام 2017 إلى حوالي 133.9 مليار دولار، بما يعادل 5.0 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة خلال عام 2018. كمحصلة للتطورات المذكورة السابقة تحول العجز الكلي لموازين مدفوعات الدول العربية كمجموعة المسجل خلال عام 2017 والبالغ نحو 56.3 مليار دولار إلى فائض قدره حوالي 15.1 مليار دولار خلال عام 2018.

على صعيد تطورات الدين الخارجي وأعباءه على الدول العربية، فقد شهد إجمالي الدين الخارجي للدول العربية المقترضة والمتوفرة عنها بيانات كمجموعة ارتفاعاً بلغت نسبته حوالي 9.6 في المائة، ليصل إلى حوالي 290.1 مليار دولار بنهاية عام 2018، مقارنة بحوالي 264.6 مليار دولار بنهاية عام 2017. وتُعزى الزيادة في المديونية الخارجية إلى لجوء عدد من الدول المقترضة إلى الاقتراض الخارجي لتمويل العجز المالي المُرتفع في ضوء الضغوطات المالية التي تواجهها. في المقابل، شهدت خدمة الدين العام الخارجي انخفاضاً ملحوظاً بلغت نسبته حوالي 20.0 في المائة لتصل إلى حوالي 21.6 مليار دولار بنهاية عام 2018، مقارنة بحوالي 26.9 مليار دولار بنهاية عام 2017.

جاء هذا التراجع على خلفية انخفاض خدمة الدين الخارجي في ست دول عربية تمثل خدمة مديونيتها 94.3 في المائة من إجمالي خدمة الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة كمجموعة.

بالنسبة لمؤشرات المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة كمجموعة، فقد ارتفعت نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 4.7 نقطة مئوية، لتصل إلى حوالي 33.5 في المائة بنهاية عام 2018، مقارنة بحوالي 30.9 في المائة بنهاية عام 2017. جاء ذلك كمحصلة لتسارُع وتيرة نمو الدين العام الخارجي مقارنة بنمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية على مستوى الدول العربية المقترضة كمجموعة. في ذات السياق، فقد شهد مؤشر خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات في الدول العربية المقترضة ارتفاعاً طفيفاً بلغ حوالي نقطة مئوية لتصل نسبته إلى 9.7 في المائة بنهاية عام 2018، مقارنة بنسبة بلغت حوالي 13.7 بنهاية عام 2017.

عكست أسعار صرف العملات العربية المثبتة مقابل الدولار التطورات التي شهدتها العملات الرئيسة في أسواق الصرف الدولية خلال عام 2018 حيث تراجعت قيمة هذه العملات مقابل اليورو في ظل ارتفاع قيمة اليورو مقابل الدولار خلال ذلك العام. من جانب أخر تراجعت قيمة بعض عملات الدول العربية التي تتبنى نظماً أكثر مرونة لأسعار الصرف مقابل اليورو والدولار على ضوء الضغوطات التي شهدتها التوازنات الخارجية لهذه البلدان والسياسات التي تم تبنيها في بعض تلك الدول لزيادة مستويات مرونة نظم الصرف، وكذلك الأوضاع المحلية التي شهدتها بعض هذه الدول خلال عام 2018.

موازين المدفوعات

الموازين التجارية

اتساقاً مع الارتفاع الذي سجلته الأسعار العالمية للنفط، شهد عام 2018 زيادة الفائض في الميزان التجاري بما يقارب الضعف. فقد ارتفع فائض الميزان التجاري للدول العربية كمجموعة من نحو 160.7 مليار دولار مسجل خلال عام 2017 ليصل إلى حوالي 318.4 مليار دولار خلال عام 2018. يرجع ذلك لزيادة إجمالي الصادرات السلعية للدول العربية كمجموعة خلال عام 2018 بنحو 20.3 بالمائة لتبلغ حوالي 1073.1 مليار دولار، مقابل حوالي 892.3 مليار دولار في عام 2017، تماشياً مع زيادة أسعار النفط العالمية. في المقابل سجلت قيمة الواردات السلعية الإجمالية للدول العربية ارتفاعاً محدوداً بنسبة بلغت 3.2 في المائة لتبلغ نحو 754.7 مليار دولار خلال عام 2018. كمحصلة لتلك التطورات سالفة الذكر ارتفعت نسبة فائض الموازين التجارية للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة خلال عام 2018 لتبلغ حوالي 11.9 بالمائة مقارنة مع نحو 6.5 في المائة مسجلة بالعام السابق، الملحقان (1/9 -أ) و(2/9) والشكل (1).

الشكل (1): تطور رصيد الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية خلال الفترة (2014-2018*)

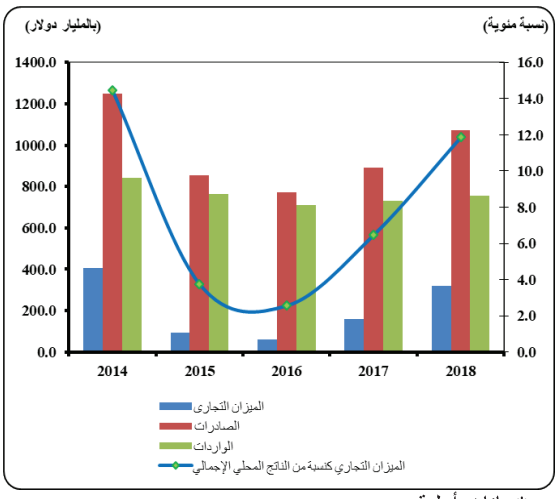

*بيانات أولية

المصدر: الملحق (1/9 "أ") و(2/9).

فيما يتعلق بتطور أرصدة الميزان التجاري للدول العربية كمجموعات، زاد الفائض المسجل لمجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية [1] خلال عام 2018 بنحو 50.7 في المائة ليصل إلى نحو 355.8 مليار دولار مقابل حوالي 236.2 مليار دولار بعام 2017. يُعزى ذلك لزيادة قيمة الصادرات السلعية لهذه المجموعة بنحو 17 في المائة لتصل إلى حوالي 826.6 مليار دولار نتيجة للزيادة التي شهدتها الأسعار العالمية للنفط خلال عام 2018. أما المدفوعات عن الواردات السلعية الاجمالية لدول المجلس فقد زادت خلال عام 2018 بنسبة طفيفة بلغت حوالي 0.1 في المائة لتصل إلى نحو 470.8 مليار دولار مقابل حوالي 470.2 مليار دولار خلال العام السابق. كمحصلة للتطورات سالفة الذكر ارتفعت خلال عام 2018 نسبة فائض الميزان التجاري في كافة دول المجموعة إلى الناتج المحلى الإجمالي لتسجل نسب تفاوتت بين نحو 18.3 في المائة في عُمان و28.9 بالمائة في الكويت، ذلك باستثناء البحرين التي سجلت زيادة في العجز ليصل الى نحو 2.3 بالمائة من الناتج المحلى الإجمالي خلال عام 2018، الشكل (2).

الشكل (2): نسبة رصيد الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (2017-2018*)

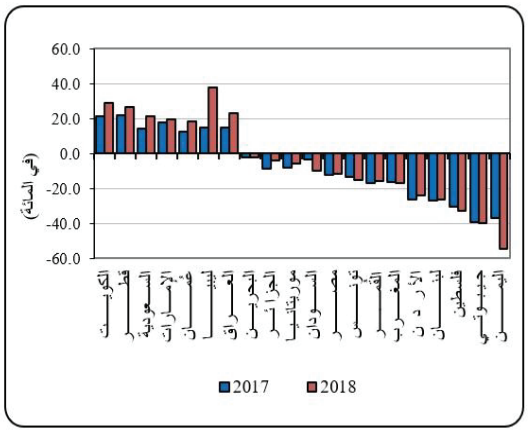

*بيانات أولية

المصدر: الملحق (2/9).

[1] تتضمن كل من الإمارات، والبحرين، والسعودية، وعُمان، وقطر والكويت.

على صعيد مجموعة الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط[2]، فقد تضاعف الفائض بالميزان التجاري خلال عام 2018 لهذه المجموعة من الدول، حيث زاد الفائض من نحو 12.0 مليار دولار خلال عام 2017 ليصل إلى حوالي 53 مليار دولار، فقد زادت خلال عام 2018 قيمة الصادرات السلعية لهذه المجموعة من الدول بنحو 49 بالمائة لتصل إلى حوالي 159.8 مليار دولار مقابل حوالي 107.2 مليار دولار مسجلة خلال العام السابق، كمحصلة للزيادة المحققة في الأسعار العالمية للنفط، واستقرار الظروف الداخلية ببعض تلك الدول وأثرها على زيادة كميات النفط المنتجة. إضافة إلى ذلك، ارتفعت قيمة الواردات السلعية في هذه المجموعة من الدول خلال عام 2018 بنحو 12.1 في المائة لتبلغ حوالي 106.7 مليار دولار.

بالنسبة لدول المجموعة فرادى، زاد الفائض المُسجل في الميزان التجاري بكل من العراق وليبيا ليصل إلى نحو 22.8 بالمائة و37.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2018 على الترتيب. بينما انخفض العجز بالميزان التجاري للجزائر خلال عام 2018 ليبلغ حوالي 4.1 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي. وبالنسبة لليمن فقد سجلت خلال عام 2018 اتساعاً بالعجز لتبلغ نسبته من الناتج المحلي الإجمالي نحو 54.7 في المائة.

وفيما يخص الدول العربية المستوردة للنفط [3]، سجلت هذه المجموعة من الدول خلال عام 2018 اتساعاً بالعجز في الميزان التجاري بنسبة بلغت 3.5 بالمائة ليبلغ حوالي 90.5 مليار دولار. يرجع لزيادة المتحصلات من الصادرات السلعية لهذه المجموعة من الدول بحوالي 10.2 بالمائة لتبلغ حوالي 86.7 مليار دولار خلال عام 2018 مقارنة بالعام المقابل. وزادت أيضاً قيمة الواردات السلعية خلال عام 2018 بحوالي 6.7 في المائة لتصل الى نحو 177.2 مليار دولار مقارنة مع حوالي 166.1 مليار دولار في عام 2017. على مستوى الدول فرادى سجلت كل من تونس وجيبوتي وفلسطين والقُمر ولبنان ومصر والمغرب زيادة في عجز الميزان التجاري بنسب تباينت بين نحو 11.8 بالمائة و39.8 من الناتج المحلي الاجمالي خلال عام 2018. في حين تراجع العجز خلال عام 2018 في كل من الأردن والسودان وموريتانيا بنسب بلغت نحو 24.1 في المائة و10.0 بالمائة و5.7 بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي، الشكل (3).

الشكل (3): تطور الموازين التجارية للدول العربية الأخرى حسب المجموعات (2014-2018*)

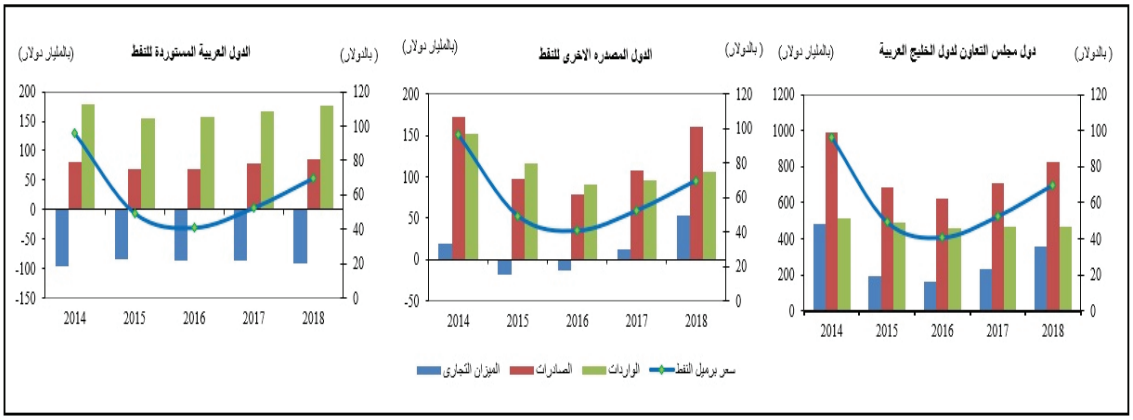

* بيانات أولية.
المصدر: الملاحق (8/5)، (1/9)، (1/9 "أ").

[2] تتضمن كل من الجزائر، والعراق، وليبيا، واليمن.

[3] تتضمن كل من الأردن، وتونس، وجيبوتي، والسودان، وسورية (لا تتوفر لها بيانات)، والقُمر، ولبنان، ومصر، والمغرب، وموريتانيا.

موازين الخدمات والدخل والتحويلات

اتسع العجز المُسجل بميزان الخدمات والدخل للدول العربية كمجموعة خلال عام 2018 بنحو 24.3 في المائة ليصل إلى حوالي 103.4 مليار دولار مقابل عجز قدره 83.2 مليار دولار خلال العام السابق. كمحصلة لارتفاع العجز بالدول المصدرة للنفط (الرئيسة والأخرى) بنسبة 23 في المائة، وزيادة الفائض في الدول المستوردة للنفط بنسبة 14.2 في المائة. يُشار في هذا الصدد إلى زيادة المتحصلات من قطاع السياحة مع زيادة أعداد السائحين في بعض الدول السياحية في المنطقة، على ضوء تحسن الظروف الداخلية في تلك الدول، إضافة إلى ارتفاع المتحصلات من الخدمات المالية في بعض الدول العربية، الملحق (1/9 "أ").

فيما يتعلق بالتطورات في ميزان الخدمات والدخل على مستوى الدول العربية كمجموعات، شهد عام 2018 اتساع العجز في موازين الخدمات والدخل بمجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بنحو 22.1 في المائة ليصل إلى نحو 85.5 مليار دولار مقابل حوالي 70 مليار دولار في عام 2017. جاء ذلك كمحصلة أساسية لتضاعف العجز بالكويت ليصل إلى نحو 5.7 مليار دولار مقارنة مع حوالي 1.4 مليار دولار خلال عام 2017، كما زاد العجز بكل من السعودية، عُمان، قطر، بنسب تفاوتت بين 5.1 بالمائة و27.1 بالمائة خلال عام 2018 مقارنة بالعام السابق. في حين سجلت كل من الإمارات والبحرين ارتفاعاً بالفائض خلال عام 2018 بنسب بلغت حوالي 2.4 بالمائة و11.8 في المائة على التوالي مقارنة مع عام 2017، يأتي ذلك تماشياً مع ارتفاع المتحصلات السياحية في تلك الدول.

أما بالنسبة للدول العربية الأخرى المُصدرة للنفط، فقد ارتفع العجز في ميزان الخدمات والدخل خلال عام 2018 بنحو 25.3 في المائة ليبلغ نحو 32.3 مليار دولار، مقارنة مع حوالي 25.8 مليار دولار مسجلة في عام 2017. يُعزى ذلك لزيادة العجز بميزان الخدمات والدخل في جميع دول المجموعة خلال عام 2018 مقارنة بالعام السابق.

وبخصوص الدول العربية المستوردة للنفط، سجلت هذه المجموعة من الدول زيادة بفائض ميزان الخدمات والدخل من حوالي 12.6 مليار دولار في عام 2017 ليصل إلى نحو 14.3 مليار دولار خلال عام 2018. يرجع ذلك بشكل رئيس للتراجع الملموس المسجل بعجز ميزان الخدمات والدخل في كل من مصر وتونس، فقد بلغت نسبة التراجع في كل منهما نحو 40.0 بالمائة و60.4 في المائة ليصل إلى حوالي 2.2 مليار دولار و0.2 مليار دولار خلال عام 2018 على الترتيب. جاء ذلك تماشياً مع الزيادة الملحوظة التي حققتها الإيرادات السياحية في تلك الدول خلال عام 2018. في حين حققت كل من فلسطين والأردن ارتفاعاً في فائض ميزان الخدمات والدخل بنسب بلغت 30.2 بالمائة و24.1 في المائة على التوالي خلال عام 2018، فيما شهدت السودان والقُمر وموريتانيا اتساعاً بالعجز، وتراجع الفائض في كل من لبنان والمغرب خلال عام 2018.

فيما يخص ميزان التحويلات الجارية والتي تمثل تحويلات العاملين والمعونات الرسمية أهم مكوناتها، فقد سجلت تلك التحويلات خلال عام 2018 زيادة بالعجز بنسبة قدرها 11.3 بالمائة ليصل إلى نحو 81.0 مليار دولار مقابل نحو 72.8 مليار دولار عجز مسجل بعام 2017. جاء ذلك كمحصلة لارتفاع إجمالي العجز الذي حققته دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية كمجموعة بقيمة قدرها 9.2 مليار دولار، بما نسبته 7.5 في المائة، ليصل إلى نحو 131.7 مليار دولار، هذا بينما ارتفع الفائض في بقية الدول العربية بقيمة قدرها 0.9 مليار دولار، أي بنسبة قدرها 1.8 في المائة، لتصل الى نحو 50.7 مليار دولار خلال عام 2018، الملحق (1/9 "ب").

فيما يتعلق بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية فرادى، سجلت كافة دول المجموعة زيادة بالعجز المسجل في صافي التحويلات الجارية بعام 2018 بنسب تراوحت بين حوالي 1.1 بالمائة و32.6 بالمائة خلال عام 2018، نتيجة لارتفاع المدفوعات من التحويلات الخاصة.

بالنسبة للدول العربية الأخرى المُصدرة للنفط، سجلت كل من اليمن والعراق والجزائر خلال عام 2018، ارتفاعاً في فائض صافي التحويلات الجارية بنسب بلغت نحو 13.6 في المائة و9.9 في المائة و8.2 بالمائة. في حين شهدت ليبيا خلال عام 2018 تراجع بعجز صافي التحويلات الجارية ليبلغ حوالي 895 مليون دولار مقابل 911.2 مليون دولار في عام 2017.

بخصوص الدول العربية المستوردة للنفط، ارتفع فائض صافي التحويلات بنسب تفاوتت بين 2.6 في المائة و50.5 بالمائة في كل من الاردن، وجيبوتي، والقمر، ولبنان، ومصر، خلال عام 2018. يرجع ذلك لزيادة التدفقات الواردة من تحويلات العاملين والتحويلات الرسمية. بينما حققت كل من تونس، والسودان، وفلسطين، والمغرب بعام 2018 تراجعاً بمستويات الفائض في ميزان التحويلات الجارية بنسب تباينت بين 2.4 في المائة و61.1 في المائة مقارنة بعام 2017. أما موريتانيا فقد استقر بها الفائض خلال عام 2018 عند نفس المستوى المحقق بالعام السابق.

موازين الحسابات الخارجية الجارية

ارتفع فائض ميزان المعاملات الجارية للدول العربية كمجموعة من حوالي 4.8 مليار دولار إلى 133.9 مليار دولار خلال عام 2018. جاء ذلك كمحصلة للارتفاع الملحوظ الذي سجله فائض الميزان التجاري للدول العربية كمجموعة في عام 2018 ليصل إلى نحو 318.4 مليار دولار تماشياً مع التحسن الذي حققته الأسعار العالمية للنفط. كما بلغت نسبة فائض الموازين الجارية للدول العربية كمجموعة إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 5.0 في المائة في عام 2018، الملحقان (1/9 "ج") و(3/9) والشكل (4).

الشكل (4): نسبة الفائض في الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (2014-2018*)

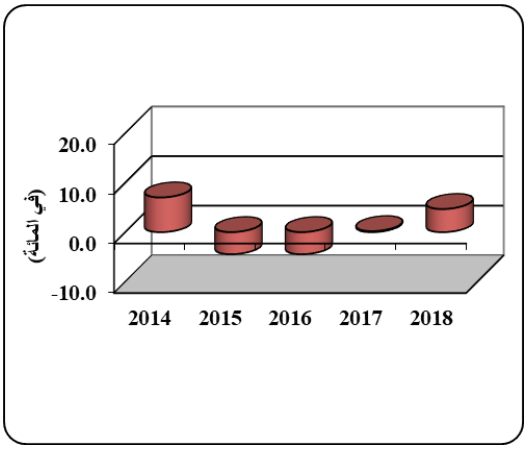

(*) بيانات أولية.
المصدر: الملحق (3/9).

على مستوى الدول العربية كمجموعات، شهد عام 2018 ارتفاع الفائض المسجل في الميزان الجاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والبالغ نحو 43.6 مليار دولار خلال عام 2017 ليصل إلى حوالي 138.7 مليار دولار. يُعزى ذلك لتضاعف قيمة الفائض المسجل في كل من السعودية والكويت وقطر ليمثل مستويات بلغت حوالي 9.0 في المائة و14.4 في المائة و8.7 في المائة من الناتج المحلى الإجمالي خلال عام 2018 على الترتيب. كما زاد الفائض في الإمارات ليصل الى نحو 9.1 في المائة من الناتج المحلى الإجمالي خلال عام 2018. بينما انخفض العجز المسجل بالميزان الجاري في عُمان خلال عام 2018 ليسجل نحو 8.4 بالمائة من الناتج المحلى الاجمالي. من ناحية أخرى، تحول الفائض المسجل بالميزان الجاري للبحرين الى عجز مثل نحو 0.4 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018.

فيما يخص الدول العربية الأخرى المُصدرة للنفط، فقد تحول العجز المسجل بميزان المعاملات الجارية لهذه المجموعة من الدول، والبالغ نحو 8.3 مليار دولار خلال عام 2017، إلى فائض قدره نحو 26.8 مليار دولار خلال عام 2018. يرجع ذلك لارتفاع الفائض المسجل بالميزان التجاري، وارتفاع العجز بميزان الخدمات والدخل، وزيادة الفائض المسجل في

صافي التحويلات الجارية خلال عام 2018. بالنسبة للدول فرادى، فقد سجلت كل من العراق وليبيا زيادة بفائض الميزان الجاري ليمثل نحو 16.6 في المائة و25.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي. أما الجزائر فقد سجلت تراجعاً بالعجز الجاري ليصل الى نحو 9.6 في المائة من الناتج المحلى الإجمالي، في حين سجلت اليمن زيادة بالعجز الجاري ليسجل نحو 29.9 بالمائة من الناتج المحلى الإجمالي خلال عام 2018، الشكل (5).

الشكل (5): رصيد الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (2017-2018*)

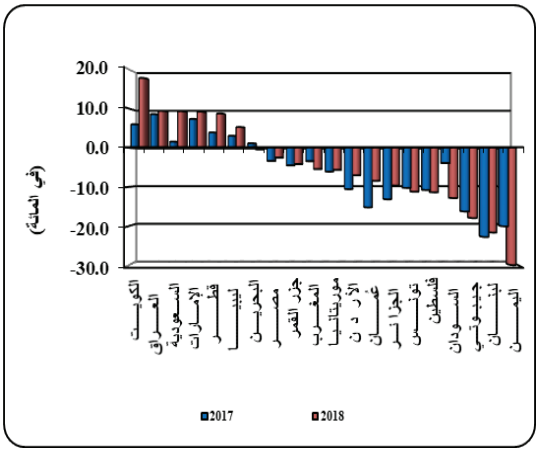

(*) بيانات أولية.
المصدر: الملحق (3/9).

فيما يتعلق بمجموعة الدول العربية المستوردة للنفط، فقد سجلت تلك المجموعة من الدول زيادة طفيفة بعجز ميزان المعاملات الجارية في عام 2018 ليبلغ حوالي 31.6 مليار دولار، مقارنة مع عجز قدره 30.5 مليار دولار بالعام المقابل. جاء ذلك كمحصلة لزيادة العجز المسجل في ميزان السلع والخدمات والدخل بنسبة 1.7 بالمائة، وارتفاع الفائض في ميزان صافي التحويلات الجارية بنحو 0.5 بالمائة خلال عام 2018. بالنسبة للتطورات في دول المجموعة، فقد زاد العجز الجاري في كلٍ من جيبوتي وتونس وفلسطين والقُمر والسودان ليسجل نسب تباينت بين حوالي 4.2 في المائة و17.9 في المائة الى الناتج المحلى الإجمالي خلال عام 2018. في حين شهدت كل من الأردن ولبنان ومصر انخفاضاً بالعجز الجاري خلال عام 2018 ليحقق نسب بلغت 7.0 بالمائة و21.6 بالمائة و2.5 بالمائة من الناتج المحلى الاجمالي. أما في المغرب، فقد سجلت تراجعاً في الفائض الجاري ليصل إلى حوالي 1.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وبلغت تلك النسبة في موريتانيا حوالي 5.7 بالمائة خلال عام 2018.

موازين الحسابات الرأسمالية والمالية والموازين الكلية

شهد عام 2018 تحول صافي التدفق للداخل المُسجل بموازين المعاملات المالية والرأسمالية خلال العام السابق والبالغ نحو 2.0 مليار دولار، الى صافي تدفق للخارج قدره حوالي 85.4 مليار دولار. يرجع ذلك بصفة أساسية لزيادة صافي التدفق للخارج المسجل بمجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بمقدار الضعف تقريباً ليبلغ نحو 122 مليار دولار خلال عام 2018.

فيما يخص دول المجموعة فرادى، تضاعف صافي التدفقات الخارجة في الحساب الرأسمالي والمالي للسعودية من نحو 5.6 مليار دولار خلال عام 2017 ليصل إلى حوالي 65.1 مليار دولار في عام 2018. وزادت تلك التدفقات الخارجة بمقدار الضعف تقريبا في كل من البحرين والإمارات لتسجل نحو 3.9 مليار دولار و33.5 مليار دولار على الترتيب خلال عام 2018. كما ارتفع صافي التدفق للخارج المسجل في الكويت بنسبة قدرها 15.7 بالمائة ليصل الى نحو 25.4 مليار دولار خلال عام 2018. بينما حققت عُمان انخفاضاً في صافي قيمة التدفقات إلى الداخل بنحو 38.1 بالمائة لتصل الى نحو 5.6 مليار دولار. وتحول صافي التدفق للخارج المسجل في قطر خلال عام 2017 والبالغ نحو 25.5 مليار دولار الى صافي تدفق للداخل قدره نحو 284.3 مليون دولار خلال عام 2018، الملحق (1/9 "ج").

بالنسبة للدول العربية الأخرى المُصدرة للنفط، تحول صافي التدفقات الداخلة بالحساب المالي والرأسمالي المحقق خلال عام 2017 والبالغ نحو 17.6 مليار دولار إلى صافي تدفق للخارج بلغ 3.8 مليار دولار خلال عام 2018. يُعزى ذلك لنقص صافي التدفقات للداخل المُحقق بالحساب الرأسمالي والمالي بالجزائر من حوالي 21.7 مليار دولار ليبلغ حوالي 16.6 مليار

دولار، مسجلاً نسبة انخفاض قدرها 23.5 بالمائة خلال عام 2018 مقارنة بالعام السابق. أما بالنسبة لكل من العراق وليبيا واليمن فقد سجلت ارتفاعاً في صافي التدفق للخارج ليصل إلى نحو 15.7 مليار دولار و4.4 مليار دولار و250 مليون دولار على الترتيب خلال عام 2018.

بخصوص الدول العربية المستوردة للنفط، فقد حققت انخفاضاً في صافي التدفقات الداخلة بالحساب الرأسمالي والمالي بنسبة بلغت 14.0 في المائة ليقتصر على نحو 40.4 مليار دولار في عام 2018. يرجع ذلك للانخفاض الذي حققه صافي التدفقات الداخلة بالحساب الرأسمالي والمالي في كل من مصر ولبنان والسودان بنسب بلغت نحو 44.0 بالمائة و16.6 في المائة و12.3 بالمائة ليصل إلى نحو 13.4 مليار دولار و8.8 مليار دولار و3.1 مليار دولار على الترتيب خلال عام 2018.

بينما حققت كل من الأردن، وتونس، وجيبوتي، والقُمر، والمغرب، وموريتانيا زيادة في صافي التدفقات الواردة بالحساب الرأسمالي والمالي بمعدلات تفاوتت بين 1.5 في المائة و74.8 في المائة خلال عام 2018 مقارنة بالعام السابق. هذا، في حين تحول صافي التدفقات الخارجة في الحساب الرأسمالي والمالي بفلسطين والبالغ نحو 1.4 مليار دولار الى صافي تدفقات للداخل قدره حوالي 1.0 مليار دولار في عام 2018.

نتيجة للتطورات سالفة الإشارة بكل من الموازين الجارية والحساب الرأسمالي والمالي، تحول العجز المسجل بالميزان الكلي لموازين مدفوعات الدول العربية كمجموعة والبالغ نحو 56.3 مليار دولار خلال عام 2017 الى فائض قدره 12.1 مليار دولار خلال عام 2018، الشكل (6).

الشكل (6): التطور في موازين مدفوعات الدول العربية كمجموعة (2014-2018)

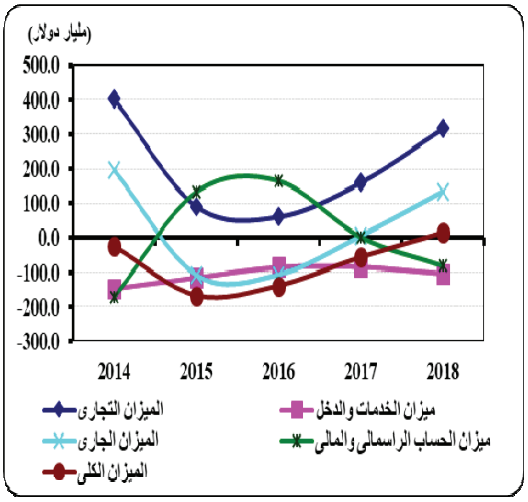

المصدر: الملحق (1/9).

الاحتياطيات الخارجية الرسمية

تصاعد إجمالي الاحتياطيات الخارجية الرسمية للدول العربية للمرة الأولى منذ عام 2013، حيث سجلت تلك الاحتياطيات زيادة قدرها حوالي 3.4 في المائة خلال عام 2018 لتصل إلى حوالي 1030.8 مليار دولار مقابل نحو 997 مليار دولار مسجل في عام 2017. هذا واستقرت نسبة تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية للدول العربية كمجموعة خلال عام 2018 لتسجل نفس المستوى المُحقق خلال العام السابق البالغ 16.4 شهراً، الملحقان (4/9) و(5/9).

على مستوى المجموعات الفرعية للدول العربية، حققت مجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ارتفاعاً في قيمة الاحتياطيات الخارجية الرسمية خلال عام 2018 بنسبة بلغت حوالي 5.3 بالمائة لتصل إلى نحو 693 مليار دولار مقابل حوالي 658.2 مليار دولار مسجلة خلال عام 2017. يُعزى ذلك لزيادة تلك الاحتياطيات في معظم دول المجموعة بنسب تراوحت بين حوالي 2.2 بالمائة في السعودية و105 بالمائة في قطر خلال عام 2018، ذلك فيما عدا البحرين التي سجلت تراجعا في الاحتياطيات الخارجية الرسمية بنحو 18.1 بالمائة لتبلغ حوالي 2.2 مليار دولار مقارنة مع نحو 2.6 مليار دولار مسجلة خلال عام 2017.

بالنسبة للدول العربية الأخرى المُصدرة للنفط، فقد سجلت الاحتياطيات الخارجية في تلك الدول كمجموعة تراجعاً خلال عام 2018 بنسبة بلغت حوالي 2.3 في المائة لتقتصر على نحو 211.7 مليار دولار، مقابل حوالي 216.7 مليار دولار خلال عام 2018. يرجع ذلك لتراجع تلك الاحتياطيات في كل من الجزائر واليمن بنسب بلغت 18.1 في المائة و13.0 بالمائة خلال عام 2018 مقارنة بعام 2017. في حين زادت تلك الاحتياطيات في كل من العراق وليبيا بنسب بلغت 14.8 بالمائة و7.7 بالمائة خلال عام 2018 مقارنة بالعام السابق.

أما فيما يخص الدول العربية المستوردة للنفط، فقد حققت تلك المجموعة من الدول ارتفاعاً في إجمالي الاحتياطيات الخارجية خلال عام 2018 بنسبه قدرها 3.3 بالمائة لتصل إلى نحو 126.1 مليار دولار، مقابل حوالي 122.1 مليار دولار مسجلة بالعام السابق. جاء ذلك كنتيجة لارتفاع الاحتياطيات في كل من موريتانيا وجيبوتي والسودان والقُمر وفلسطين ومصر بنسب تباينت بين نحو 3.0 في المائة و24.4 في المائة بعام 2018. بينما تراجعت تلك الاحتياطيات في بقية دول المجموعة بنسب تفاوتت بين نحو 1.2 في المائة بالمغرب و8.3 في المائة في تونس بعام 2018.

فيما يتعلق بنسبة تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات [4]، زادت تلك النسبة خلال عام 2018 في كل من قطر لتبلغ حوالي 10.9 شهراً، والكويت لتصل إلى نحو 14.2 شهراً، والأردن لتبلغ حوالي 7.7 شهراً.

كما شهدت كُلٍ من القُمر، ومصر، والسعودية، والامارات، والسودان، وفلسطين زيادة في نسبة تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات لتحقق مستويات بلغت 11.2 شهراً و8.6 شهراً و48.4 شهراً و5.1 شهراً و1.7 شهراً و0.9 شهراً على التوالي في عام 2018.

بينما انخفضت نسبة تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات في كل من ليبيا لتصل إلى 70 شهراً، والجزائر لتبلغ 19.3 شهراً، والمغرب لتصل إلى 6.6 شهراً، والعراق لتبلغ 16.3 شهراً، ولبنان لتبلغ 27.3 شهراً. كما تراجعت تلك النسبة في كُلٍ من البحرين، وتونس، وموريتانيا، واليمن لتسجل مستويات تباينت بين حوالي 1.3 شهراً و5.0 شهراً في عام 2018. في حين حققت كل من جيبوتي وعُمان نفس النسبة المسجلة خلال العام السابق والبالغة نحو 5.4 شهراً و8.0 شهراً على التوالي خلال عام 2018، الملحق (5/9).

تطورات الدين العام الخارجي

ارتفع إجمالي الدين العام الخارجي القائم [5] في ذمة الدول العربية المقترضة كمجموعة [6] والمتوفرة عنها بيانات بنسبة بلغت 9.6 في المائة بنهاية عام 2018، ليصل إلى حوالي 290.1 مليار دولار مقارنة بحوالي 264.6 مليار دولار بنهاية عام 2017. وساهمت جملة من العوامل في التأثير على حجم الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة من بينها انحسار تدفق المنح الخارجية حيث سجلت تراجعاً من حوالي 4.4 مليار دولار في عام 2017 إلى حوالي 2.8 مليار دولار في عام 2018، وارتفاع احتياجات التمويل بالنسبة لعدد من الدول العربية وإقدامها على الاقتراض وإصدار سندات الدين السيادية، الملحق (6/9) والجدول رقم (1).

[4] محسوبة على أساس نسبة إجمالي الاحتياطات الخارجية الرسمية في نهاية السنة في كلّ دولة إلى إجمالي قيمة الواردات السلعية الشهرية لتلك السنة في الدولة المعنية.

[5] يتكون الدين العام الخارجي من الديون طويلة الأجل من المصادر الرسمية والخاصة والديون قصيرة الأجل وتسهيلات صندوق النقد الدولي والديون الخاصة غير المضمونة.

[6] تشمل الدول العربية المقترضة مجموعة الدول العربية المسجلة ضمن نظام تسجيل الدول المدينة التابع للبنك الدولي وهي، الأردن، تونس، الجزائر، جيبوتي، السودان، سورية، الصومال، عُمان، القمر، لبنان، مصر، المغرب، موريتانيا، واليمن.

الجدول (1)
الدين العام الخارجي القائم وخدمة الدين العام الخارجي
في الدول العربية المقترضة
(2018- 2017)

(مليون دولار)

الدول	الدين العام الخارجي القائم		خدمة الدين العام الخارجي	
	2017	*2018	2017	*2018
الأردن	14,806.1	17,024.7	2,309.7	1,831.2
تونس	34,002	38,981	2,878	2,545
الجزائر	3,988.9	3,745.2	249.0	273.7
جيبوتي	1,814.0	1,850.0	108.8	119.7
السودان	48,667	49,996	112	58
عُمان	4,317.3	3,878.6	414.5	372.3
القمر	157.8	166.2	5.2	8.2
لبنان	30,077.0	33,133.0	4,812.0	4,745.0
مصر	82,884.5	92,644.0	12,194.9	7,822.1
المغرب	34,299.0	34,128.0	3,296.0	3,038.0
موريتانيا	3,198.2	4,963.0	207.4	321.8
اليمن	6,376.1	6,542.0	325.2	333.6
الدول العربية المقترضة	257,297.4	276,365.1	25,929.4	20,707.8

*بيانات أولية.
المصدر: الملحقان (6/9) و(7/9).

في المقابل، انخفض حجم المديونية الخارجية لدى أربع دول هي عُمان والجزائر والمغرب، حيث سجلت مجتمعة انخفاضاً في إجمالي رصيد دينها الخارجي بلغت نسبته حوالي 5.1 في المائة، بانخفاض قدره 3.6 مليار دولار ليصل إلى حوالي 67.0 مليار دولار بنهاية عام 2018. من بين هذه الدول، سجلت عُمان أعلى نسبة انخفاض في إجمالي رصيد الدين العام الخارجي بلغت حوالي 10.2 في المائة ليصل إلى حوالي 3.9 مليار دولار بنهاية عام 2018، تليها تونس بنسبة بلغت حوالي 9.9 في المائة ليصل إلى حوالي 25.3 مليار دولار، بينما سجلت كل من الجزائر والمغرب نسب انخفاض بلغت حوالي 6.1 و0.5 في المائة ليصل رصيد مديونيتها الخارجية إلى حوالي 3.7 و34.1 مليار دولار بنهاية عام 2018.

على صعيد آخر، انخفضت خدمة الدين العام الخارجي بالنسبة للدول العربية المقترضة كمجموعة بنسبة بلغت حوالي 20.1 في المائة لتصل إلى حوالي 20.7 مليار دولار بنهاية عام 2018. على صعيد الدول العربية المقترضة فرادى، فقد تباينت أوضاع خدمة المديونية الخارجية، حيث سجلت ست دول مجتمعة انخفاضاً في إجمالي خدمة الدين الخارجي بنسبة بلغت حوالي 21.7 في المائة لتصل إلى حوالي 19.5 بنهاية عام 2018. يُشكل إجمالي خدمة الدين الخارجي لهذه الدول مجتمعة حوالي 94 في المائة من إجمالي خدمة الدين الخارجي للدول العربية المقترضة كمجموعة. على صعيد الدول العربية التي انخفضت خدمة مديونيتها الخارجية، فقد سجلت مصر أعلى نسبة انخفاض بلغت حوالي 35.9 في المائة ليصل إجمالي خدمة الدين الخارجي لديها إلى حوالي 7.8 مليار

دولار، بينما سجلت لبنان أدنى نسبة انخفاض بلغت حوالي 1.4 في المائة ليصل اجمالي خدمة الدين الخارجي لديها إلى حوالي 4.7 مليار دولار بنهاية عام 2018. بالنسبة لبقية الدول التي انخفض إجمالي خدمة مديونيتها الخارجية، فقد سجلت الأردن نسبة انخفاض بلغت حوالي 20.7 في المائة لتصل إلى حوالي 1.8 مليار دولار، وتليها عُمان بنسبة بلغت حوالي 10.2 في المائة لتصل إلى حوالي 0.4 مليار دولار، بينما سجلت كل من تونس والمغرب نسب انخفاض بلغت حوالي 11.6 و7.5 في المائة ليصل إجمالي خدمة مديونيتها الخارجية إلى حوالي 2.5 و3.0 مليار دولار بنهاية عام 2018، الملحق (7/9) والجدول رقم (1).

في المقابل، ارتفع إجمالي خدمة المديونية الخارجية لدى ست دول سجلت مجتمعة ارتفاعاً بلغت نسبته حوالي 17.1 في المائة، بزيادة قدرها 180 مليون دولار ليصل إلى حوالي 1.2 مليار دولار بنهاية عام 2018. من بين هذه الدول، سجلت القمر أعلى نسبة ارتفاع في إجمالي خدمة الدين الخارجي بلغت حوالي 59.0 في المائة ليصل إلى حوالي 8 مليون دولار بنهاية عام 2018، تليها موريتانيا بنسبة بلغت حوالي 55.2 في المائة ليصل إلى أقل من نصف مليار دولار، بينما سجلت كل من السودان وجيبوتي والجزائر واليمن نسب ارتفاع بلغت حوالي 12.0 و10.0 و9.9 و2.6 في المائة على الترتيب ليصل إجمالي خدمة مديونيتها الخارجية إلى أقل من مليار دولار في نفس العام.

أعباء المديونية الخارجية للدول العربية

بغرض استكشاف أوضاع المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة، فقد تم احتساب مؤشر نسبة الدين العام الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي لقياس عبء المديونية الخارجية على الاقتصاد باعتبار أن هذه النسبة تدل على قدرة الاقتصاد على تحمل أعباء الدين العام الخارجي وإمكانية استمراريته في الايفاء بذلك. كما تم احتساب مؤشر نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات، والذي يقيس عبء المديونية الخارجية بدلالة قدرة الاقتصاد على تغطية خدمة مديونيته الخارجية بعائدات صادراته.

على صعيد عبء المديونية الخارجية على الاقتصاد، فقد ارتفعت نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للدول العربية المتوفرة عنها بيانات كمجموعة بحوالي 4.7 نقطة مئوية، لتصل إلى حوالي 35.5 في المائة بنهاية عام 2018. جاء ذلك كمحصلة لتسارع وتيرة نمو حجم الدين العام الخارجي لهذه الدول مجتمعة بحوالي 9.6 في المائة بنهاية عام 2018، مقارنة بتباطؤ في وتيرة نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنسبة بلغت حوالي 4.9 في المائة خلال نفس العام.

بالنسبة للدول العربية المقترضة فرادى، فقد انخفضت نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في كل من الجزائر وعُمان والقُمر والمغرب إلى دون متوسط الدول العربية المقترضة والمتوفرة عنها بيانات كمجموعة والبالغ نحو 33.7 في المائة بنهاية عام 2018. فيما تجاوزت هذه النسبة متوسط الدول العربية المقترضة كمجموعة بالنسبة للدول المتبقية متضمنةً موريتانيا وجيبوتي واليمن وتونس ولبنان والأردن والسودان ومصر، حيث سجلت موريتانيا أعلى نسبة بلغت نحو 93.5 في المائة، بينما سجلت مصر أدنى نسبة بلغت نحو 37.1 في المائة، الملحق (8/9) والجدول رقم (2).

أيضاً شهد مؤشر نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي تبايناً ملحوظاً على صعيد الدول العربية المقترضة فرادى ما بين عامي 2017 و2018. فبينما سجل المُؤشر المذكورة انخفاضاً ملحوظاً في كل من جيبوتي والمغرب وعُمان والقُمر والجزائر تراوح بين 0.3 و6.6 نقطة مئوية، سجل ارتفاعاً في بقية الدول المتوفرة عنها بيانات متضمنة موريتانيا واليمن والأردن ولبنان ومصر والسودان تراوح بين 1.0 و28.5 نقطة مئوية. وجاء ارتفاع نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في عدد من هذه الدول نتيجة إلى لجوئها إلى الاقتراض وإصدار سندات لاستقطاب موارد خارجية تدعم أوضاعها المالية في ظل تراجع تدفق المنح الخارجية، وارتفاع احتياجات تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحاجة لموارد لمقابلة الالتزامات الخارجية واجبة السداد.

الجدول رقم (2)
مؤشرات المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة
(2017 و2018*)

(نسبة مئوية)

الدول	الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الاجمالي		خدمة الدين العام الخارجي إلى صادرات السلع والخدمات	
	2017	*2018	2017	*2018
الأردن	36.3	40.3	17.6	13.2
تونس	84.3	97.1	16.1	13.0
الجزائر	2.4	2.1	0.6	3.2
جيبوتي	94.8	92.1	20.7	21.6
السودان	42	99	3.0	2.0
عمان	6.1	4.9	1.2	0.9
القمر	14.6	13.9	4.9	6.9
لبنان	56.3	59.0	26.4	26.0
مصر	36.1	37.1	28.5	15.3
المغرب	32.5	29.0	8.6	6.5
موريتانيا	65.0	93.5	11.5	17.1
اليمن	58.5	81.4	40.6	...
الدول العربية المقترضة	29.9	33.7	13.7	9.7

*بيانات أولية.
المصدر الملحقان (8/9) و(9/9).

من حيث قدرة الاقتصاد على تغطية خدمة مديونيته الخارجية بعائدات صادراته، فقد سجلت نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات بالنسبة للدول العربية المتوفرة عنها بيانات كمجموعة انخفاضاً بلغ حوالي 4 نقاط مئوية لتصل إلى حوالي 9.7 في المائة بنهاية عام 2018، مقارنة بحوالي 13.7 في المائة بنهاية عام 2017. جاء ذلك كمحصلة لتسارع وتيرة نمو حصيلة الصادرات السلعة والخدمية بمعدل بلغ حوالي 16.9 في المائة، مقابل تراجع في وتيرة نمو خدمة الدين العام الخارجي بمعدل بلغ حوالي 20.1 في المائة بنهاية عام 2018.

من جهة ثانية تجاوزت النسبة المُسجلة لخدمة الدين الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات بالنسبة لكل من لبنان وجيبوتي وموريتانيا ومصر والأردن وتونس، متوسط الدول العربية كمجموعة البالغ حوالي 9.7 في المائة، ذلك بنسب تراوحت بين 13.2 – 26.0 في المائة بنهاية عام 2018. بالمقابل انخفضت هذه النسبة إلى دون متوسط الدول العربية في كل من عُمان والسودان والجزائر والمغرب والقُمر وتونس، بنسب تراوحت بين 0.9 – 8.0 في المائة في نفس العام.

بالنسبة لتطورات نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات بالنسبة للدول العربية فرادى ما بين عامي 2017 و2018، فقد شهدت تبايناً ملحوظاً بالنسبة للدول المتوفرة عنها بيانات. حيث انخفضت النسبة المذكورة في كل من مصر والأردن وتونس وموريتانيا والسودان ولبنان وعُمان. وسجلت مصر أعلى نسبة انخفاض بلغت حوالي 13.2 نقطة مئوية لتصل إلى حوالي 15.3 في المائة بنهاية عام 2018، ذلك بسبب

الانخفاض في حجم خدمة الدين بنسبة بلغت حوالي 35.9 في المائة. بالمقابل شهدت نسبة الدين الخارجي إلى اجمالي الصادرات من السلع والخدمات ارتفاعاً في بقية الدول المتوفرة عنها بيانات متضمنة موريتانيا والجزائر والقُمر وجيبوتي حيث سجلت موريتانيا أعلى ارتفاع بلغ حوالي 5.6 نقطة مئوية لتصل إلى حوالي 17.1 في المائة بنهاية عام 2018. جاء ارتفاع نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في عدد من هذه الدول نتيجة إلى لجوئها إلى الاقتراض وإصدار سندات لاستقطاب موارد خارجية تدعم أوضاعها المالية في ظل تراجع تدفق المنح الخارجية، وارتفاع احتياجات تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحاجة لموارد لمقابلة الالتزامات الخارجية واجبة السداد، الملحق (9/9).

تطورات أسعار الصرف العربية [7]

تأثرت العملات العربية بالتطورات في أسعار صرف العملات الرئيسية العالمية خلال عام 2018، لا سيما في ظل ارتفاع قيمة اليورو مقابل الدولار وذلك على الرغم من اتجاه مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إلى تنفيذ أربع جولات لرفع أسعار الفائدة الرسمية خلال عام 2018 في مقابل تفضيل البنك المركزي الأوروبي الإبقاء على سعر الفائدة عند مستويات صفرية لدعم التعافي الضعيف لدول منطقة اليورو.

فرغم تباين توجهات أسعار الفائدة ومسارات النمو الاقتصادي ما بين الاقتصادات المتقدمة، لم يستطع الدولار الأمريكي أن يواصل مكاسبه المحققة أمام العملات الأخرى خلال عام 2018 مسجلاً أسوأ أداء له مقابل عدد من العملات الرئيسةً من بينها اليورو والين الياباني والجنيه الاسترليني خلال أربع عشرة عاماً في ضوء تحسن اقتصادات عدد منها لاسيما منطقة اليورو. سجل مؤشر سعر الدولار مقابل سلة من العملات الرئيسية الأخرى U.S. Dollar Index تراجعاً بنسبة 0.51 في المائة عام 2018[8].

في ضوء تلك التطورات استقرت قيمة العملات العربية المثبتة مقابل الدولار خلال العام مع تدخلات من بعض البنوك المركزية في أسواق الصرف الأجنبي بهدف الإبقاء على نظم أسعار الصرف الثابتة في هذه البلدان، الملحق (11/9).

في المقابل، تراجعت قيمة العملات العربية المثبتة بالدولار مقابل اليورو خلال عام 2018 بما يعكس تراجع قيمة الدولار مقابل اليورو، حيث تراجعت قيمة عملات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مقابل اليورو بنسبة بلغت 4.6 في المائة. كذلك انخفضت قيمة الدينار الكويتي المُثبت مقابل سلة من العملات مقابل اليورو بنسبة 4.2 في المائة خلال العام.

كذلك تراجعت قيمة كل من الليرة اللبنانية والدينار الأردني والفرنك الجيبوتي والدينار العراقي مقابل اليورو بنسبة 4.6 في المائة. في المقابل، انخفضت قيمة الدينار العراقي مقابل اليورو بنسبة بلغت 3.0 في المائة خلال عام 2018، الملحق (12/9).

أما فيما يتعلق بالعملات العربية المثبتة بسلة حقوق السحب الخاصة، فقد سجل الدينار الليبي تراجعاً طفيفاً مقابل الدولار بنسبة 0.74 في المائة، فيما تراجعت قيمته مقابل اليورو بنسبة 5.4 في المائة. في المقابل ارتفعت قيمة الليرة السورية مقابل الدولار بنسبة 11.4 في المائة عام 2018، بينما ارتفعت مقابل اليورو بنسبة 7.3 في المائة خلال نفس العام.

فيما يتعلق بالعملات المثبتة مقابل سلة من العملات يشكل اليورو الجزء الأكبر منها فقد سجلت قيمة الدرهم المغربي ارتفاعاً (في المتوسط) مقابل الدولار بنسبة 3.36 في المائة، فيما سجل الدرهم المغربي انخفاضاً مقابل اليورو بنسبة 1.49 في المائة، في المقابل ارتفعت قيمته مقابل حقوق السحب الخاصة بنسبة طفيفة بلغت 1.1 في المائة.

[7] تربط تسع دول عربية عملاتها بالدولار (السعودية والإمارات والبحرين وقطر وعُمان والأردن والعراق ولبنان وجيبوتي)، ودولتان بوحدة حقوق السحب الخاصة (سورية وليبيا)، ودولة بسلة من العملات (الكويت). في حين تتبنى دولتان عربيتان نظماً ثابتة للصرف مقابل اليورو أو مقابل سلة من العملات يغلب عليها اليورو (المغرب والقُمر). وتتبنى سبع دول عربية نظماً مرنة لأسعار الصرف تتمثل في (الجزائر وتونس ومصر والسودان واليمن وموريتانيا والصومال)، الملحق (10/9).

[8] Trading Economics (2019) .

يُشار إلى أن المغرب يتبنى منذ عام 2018 آلية لإصلاح سياسة الصرف من خلال التحول التدريجي إلى سياسة سعر الصرف المرن تم في إطارها توسيع نطاق تحرك سعر صرف الدرهم المغربي مقابل سلة من العملات يشكل اليورو المكون الأكبر بها عند نطاق يبلغ نحو (±2.5) في المائة عوضا (±0.3) في المائة في السابق؛ وهو ما ساهم في تحسن وضعية السيولة بالنقد الأجنبي في سوق الصرف، الملحق (11/9) و(12/9).

فيما يتعلق بالعملات العربية التي تتبع نظام تعويم سعر الصرف (سواء التعويم المُدار أو الحر)، شهد الجنيه السوداني أكبر معدل انخفاض مقابل الدولار الأمريكي بلغ 394 في المائة في عام 2018، نتيجة للأوضاع التي شهدتها البلاد خلال عام 2018 والتي أثرت على التوازنات الداخلية والخارجية وأدت إلى أزمة سيولة في مستويات المعروض من النقد الأجنبي نتج عنها تراجع كبير لقيمة الجنيه السوداني الذي انخفضت كذلك مقابل اليورو بنسبة 416.5 في المائة.

كان بنك السودان المركزي قد قام في وقت سابق بخفض قيمة الجنيه بنسبة 29 في المائة و63 في المائة عامي 2012 و2013 على التوالي، كما تبني البنك المركزي ما يعرف بسياسة الحافز في العام 2016 لتشجيع تحويلات المغتربين عبر الجهاز المصرفي إضافة إلى عدد من التدابير الأخرى لدعم قيمة العملة المحلية، إلا أن تلك التدابير لم تجد على ضوء صعوبة الأوضاع الاقتصادية التي تمر بها البلاد (الإطار رقم (1)).

كذلك تراجعت قيمة الريال اليمني بنسبة 58 في المائة مقابل الدولار بما يعكس الأوضاع الداخلية التي يشهدها اليمن.

كما سجلت قيمة الجنيه المصري ثالث أكبر معدل تراجع مقابل الدولار بعد الجنيه السوداني، حيث فقد الجنيه المصري خلال عام 2018 نحو 20 في المائة من قيمته المسجلة عام 2017، حيث بلغ متوسط سعر صرف الجنيه مقابل الدولار الأمريكي نحو 17.7 جنيه للدولار خلال عام 2018 مقابل 14.8 جنيهات للدولار للمتوسط المسجل عام 2017 في ظل اتجاه الحكومة إلى تحرير سياسة سعر الصرف بهدف دعم تنافسية الصادرات والقضاء على الاختلالات في أسواق الصرف الأجنبي في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تطبقه الحكومة بالتعاون مع صندوق النقد الدولي الذي ساعد بشكل كبير على دعم الاستثمار والصادرات.

من جهة أخرى، شهد أيضاً الدينار التونسي تراجعاً مقابل الدولار بنسبة 9.5 في المائة خلال عام 2018 بما يعكس الضغوطات التي واجهت الميزان التجاري الذي سجل عجزاً كبيراً للعام الثاني على التوالي بقيمة تقارب 6 مليارات دولار. كذلك انخفضت قيمة الأوقية الموريتانية والدينار الجزائري مقابل الدولار بنسبة 0.1 في المائة و3.6 في المائة على التوالي خلال عام 2018، الملحق (11/9).

إطار رقم (1)
تطورات الأوضاع المؤثرة على سعر الصرف في السودان عام 2018

يواجه الاقتصاد السوداني عدد من التحديات يأتي في مقدمتها الحاجة إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجوانب المالية والنقدية، ومعالجة الاختلالات الهيكلية في القطاعات الإنتاجية لدعم مصادر الدخل القومي وعائدات النقد الأجنبي، هذا بالإضافة إلى التحديات المتعلقة بعبء المديونية العامة، ومحدودية التمويل الخارجي وجذب الاستثمارات الأجنبية، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، في ظل البيئة الاقتصادية الخارجية غير المواتية. كان السودان قد فقد 75 في المائة من إنتاجه النفطي بعد انفصال جنوب البلاد في عام 2011، مما فاقم من الضغوط على الموازين المالية الداخلية والخارجية، حيث مثلت إيرادات النفط حوالي 56 في المائة من الإيرادات المالية وحوالي 85 في المائة من عائدات الصادرات.

على الرغم من تحسن النمو الاقتصادي خلال عام 2018، بفضل جهود الإصلاح خلال السنوات الماضية بإطار البرنامج الخماسي للإصلاح الاقتصادي للفترة 2015-2019، إلا أن عام 2018 شهد تحديات على صعيد الاستقرار الاقتصادي الكلي، حيث ارتفع معدل التضخم وتراجعت قيمة الجنيه السوداني إزاء الدولار الأمريكي، هذا إلى جانب زيادة الضغوط على الوضع الخارجي جراء تراجع حصيلة الصادرات والتدفقات المالية الخارجية، مما فاقم من الضغوط على موارد النقد الأجنبي، كما شهدت الموازنة العامة بعض التحديات بسبب عدم التمكن من الاستفادة الكاملة من حصيلة رسوم عبور نفط دولة جنوب السودان في ظل ظروف عدم الاستقرار التي تشهدها دولة جنوب السودان، وتأثر مستويات الانتاج النفطي، وهو ما نتج عنه متأخرات على جنوب السودان بلغت نحو 1.2 مليار دولار.

يعتبر توحيد سعر الصرف ورفع مرونته بما يعكس عوامل العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي من أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد السوداني. جدير بالذكر أن هناك أربعة أسعار للصرف يجري العمل بها في السودان، حيث يُطبّق سعر صرف رسمي على مدفوعات والتزامات الحكومة، ويُطبَّق سعر صرف مدعوم على واردات السلع الاستراتيجية مثل القمح والمحروقات، ويُطبَّق سعر الصرف الجمركي في تقييم الواردات من السلع غير الاستراتيجية، هذا بالإضافة إلى سعر الصرف في السوق الموازي والذي يتحدد بعوامل العرض والطلب من خلال القنوات غير الرسمية. ويعكس التباين بين سعر الصرف الرسمي وسعر السوق الموازي بدرجة كبيرة ندرة النقد الأجنبي، ومحدودية المرونة في سعر الصرف، بالإضافة إلى ضعف التمويل الخارجي.

ولقد بذل بنك السودان المركزي مجهودات متتابعة، في إطار تطبيق حزمة الإجراءات الاقتصادية التصحيحية، للمحافظة على استقرار سعر الصرف وتوحيده وبناء احتياطيات تمكنه من مقابلة الالتزامات الخارجية المتعددة، حيث استمر في اتباع سياسة سعر الصرف المرن المُدار واستحداث آلية تشمل صناع السوق لتحديد سعر تأشيري وانتهاج سياسة التصحيح المستمر لسعر الصرف في السوق المنظم لتعكس قيمته الحقيقية، إذ تم في هذا السياق تخفيض سعر الصرف الجمركي عدة مرات ليقارب السعر في السوق الموازي، كما تم تنفيذ حزمة من الإجراءات لترشيد الاستيراد وتقليص الطلب على النقد الأجنبي وتشجيع جذب التحويلات الواردة من الخارج. على الرغم من ذلك، ما زال الفرق كبيراً بين سعري الصرف الرسمي وفي السوق الموازي، مما يتطلب بذل جهود إضافية لمعالجة أوجه الضعف المختلفة في سوق الصرف الأجنبي، وتعزيز قطاع الصادر لتوفير النقد الأجنبي وتقوية وضع الاحتياطيات الخارجية الرسمية.

شكل رقم (7): سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار (2018 – 2014)

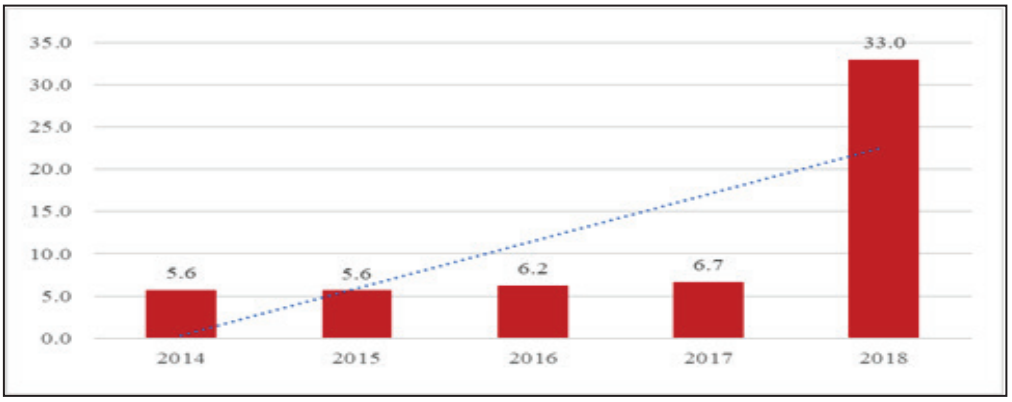

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2019، وصندوق النقد الدولي.

من جانب آخر، سجلت أسعار صرف معظم العملات العربية التي تتبع نظام تعويم سعر الصرف تراجعاً مقابل اليورو. وسجل كل من الجنيه السوداني والريال اليمني أكبر تراجع مقابل اليورو خلال العام بنسب بلغت نحو 417 في المائة و65 في المائة على التوالي، يليهما الدينار التونسي بنسبة 15 في المائة والاوقية الموريتانية بنسبة انخفاض بلغت 4.9 في المائة ثم الدينار العراقي والجنيه المصري بنسب تراجع بلغت 4.6 في المائة و2.6 في المائة على التوالي. الملحق (12/9).

أما بالنسبة لتحركات أسعار صرف العملات العربية مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة، فقد تراجعت قيمة عملات ستة عشرة دولة عربية مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة خلال عام 2018 نتيجة الارتفاع المسجل في قيمة اليورو خلال نفس العام. تمثلت معظم الانخفاضات في العملات المثبتة بالدولار حيث بلغت نسبة الانخفاض المسجلة في عملات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة نحو 2.1 في المائة، كما سجل الدينار الكويتي والمُثبت مقابل سلة من العملات تراجعاً مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة بنسبة 1.6 في المائة، بينما ارتفعت قيمة الدرهم المغربي مقابل وحدة السحب الخاصة بنسبة 1.1 في المائة.

أما فيما يتعلق بالدول التي تتبع نُظماً مرنة لأسعار الصرف، فقد تراجعت قيمة معظم هذه الدول أمام وحدات حقوق السحب الخاصة خلال عام 2018. سجل الريال اليمني أكبر تراجع في قيمته مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة منخفضاً بنحو 178.8 في المائة، يليه الجنيه السوداني بنسبة 172.9 في المائة، يليه الدينار التونسي الذي انخفض بنسبة 11.7 في المائة. من جانب آخر، تراجعت قيمة الدينار الجزائري والأوقية الموريتانية مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة بنسبة بلغ 7.3 في المائة و1.8 في المائة على التوالي، الملحق (13/9).

فيما يتعلق بالاتجاهات العامة لمتوسط أسعار صرف العملات العربية مقابل الدولار خلال الفترة (2014-2018) فقد سجلت عملات اثنتي عشرة دولة عربية غير مثبتة بالدولار تراجعاً مقابل الدولار خلال الفترة. وكانت أكبر نسبة تراجع مسجلة من قبل الجنيه السوداني الذي انخفضت قيمته مقابل الدولار بنسبة تقارب 55.5 في المائة خلال الفترة، يليه الليرة السورية والريال اليمني بنسبة تراجع قاربت 30 في المائة، ثم الجنيه المصري والدينار التونسي بنسبة 26.3 في المائة و11.6 في المائة على التوالي، ثم الدينار الجزائري والأوقية الموريتانية بنسبة 9.3 في المائة و4.3 في المائة على التوالي.

الشكل (8): التغير السنوي في أسعار صرف بعض العملات العربية مقابل الدولار الأمريكي في عام 2018 ومتوسط الفترة (2014-2018)

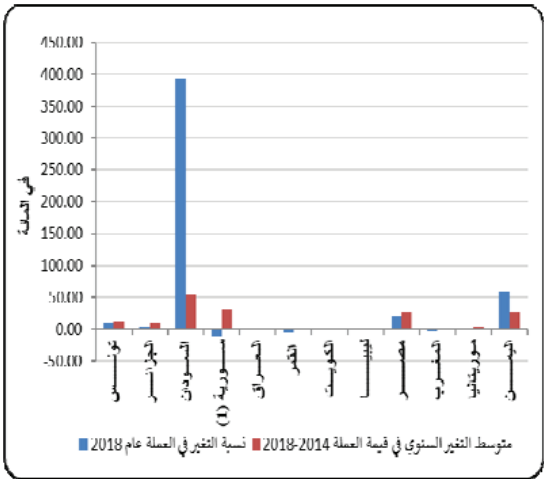

المصدر: الملحق (11/9).

بالنسبة للاتجاهات العامة لمتوسط أسعار صرف العملات العربية مقابل اليورو خلال الفترة (2014-2018)، فقد تحسنت قيمة عملات ثلاثة عشرة دولة عربية مقابل اليورو خلال الفترة بنسبة تراوحت بين 0.2 في المائة و2.9 في المائة. في المقابل تراجعت قيمة سبع عملات عربية مقابل اليورو خلال نفس الفترة. جاء على رأس هذه العملات الجنيه السوداني بانخفاض نحو 51 في المائة، ثم الليرة السورية والريال اليمني بنسبة 26 في المائة و25 في المائة على التوالي، الشكل (9) والملحق (12/9).